

واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى المؤسسات العمومية
الاقتصادية بالجزائر – دراسة حالة مؤسسة سوناطراك-

The reality of the application of social and environmental
responsibility at the level of public economic institutions in
Algeria- a case study of Sonatrach-

مهمل عادل أمين^{*1}

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، mhamel.adelamine@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/09/01

تاريخ القبول: 2022/07/02

تاريخ الاستلام: 2022/03/26

Abstract:

This study aims to identify the extent of the application and adoption of Algerian economic public institutions for social and environment principles. To enrich our research paper, we carried our study at the level of Sonatrach Corporation using the description and analytical method of the information collected in this regard.

So, the most important results obtained from this study is that the said institution adopt these principles and contribute for developing the primary and higher education in Algeria. This institution, also strives to reduce the environmental damage that may result from its activities.

Keywords: Social Responsibility; Environmental Responsibility; public economic institutions; Algeria.

JEL Classification: D23; M14; Q56;

L32

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ولإثراء ورقتنا البحثية قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مؤسسة سوناطراك، وأهم ما توصلنا إليه من نتائج، أن المؤسسة قيد الدراسة تبني تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وذلك بمنح تبرعات لصالح الفئات الهشة، مساهمتها في نهج تطوير التعليم بالجزائر، وكذا السعي للتقليل من الأضرار البيئية التي قد تنجم عن نشاطاتها.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية؛

المسؤولية البيئية؛ المؤسسات العمومية

الاقتصادية؛ الجزائر.

تصنيفات JEL: D23 :M14 :Q56 :L32

المقدمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية عن الالتزامات التي تتبناها المؤسسات تجاه المجتمع والمحيط الذي تنشط فيه، لذا أصبح لزاما عليها المساهمة والتفاعل مع ما يحتاجه المجتمع من إعانات مادية وتبرعات بالنسبة للفئات الهشة والمحرومة، عقد اتفاقيات مع الوزارات لتطوير قطاع معين، وكذا منح ما ينقص من مستلزمات للمؤسسات الوطنية المحتاجة لها، قصد التخفيف من وطأة الأزمات التي تمر بها المجتمعات وكذا إعانة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها.

وفي ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة، تتجه المؤسسات الاقتصادية الحديثة خاصة من لها تفاعل مباشر بين أنشطتها والمجال البيئي، كالمؤسسات العمومية الجزائرية وعلى رأسها مؤسسة سوناطراك، إلى التحلي بمسؤوليتها للحفاظ على البيئة تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، كما تسعى من خلال ذلك إلى التقرب أكثر من مجتمعها، تلميع صورتها وكذا اكتساب سمعة جيدة تمكنها من ولوج أسواق جديدة، وهذا ما يخدمها ويخدم الدولة والمجتمع على حد سواء، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية بالجزائر؟

وتندرج تحت هذه الفرضية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات وما أهميتها؟
- فيما تمثلت مساهمات المؤسسة العمومية قيد الدراسة في مجال المسؤولية الاجتماعية؟
- ماهي الخطوات المتخذة من طرف المؤسسة قيد الدراسة بخصوص مسؤوليتها تجاه البيئة؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزاما أخلاقيا من طرف المؤسسات والذي يعود بالنفع على كل الأطراف ذات المصلحة.
- تقوم المؤسسة قيد الدراسة في سياق التزامها الاجتماعي بالمشاركة في مختلف حملات التبرع، تماشيا واحتياجات المجتمع.
- تسعى المؤسسة قيد الدراسة جاهدة للمحافظة على البيئة، خاصة وأن مجال عملها قد يتسبب في إلحاق أضرار بيئية كبيرة.
- قد تلجأ المؤسسة قيد الدراسة للاستعانة بالخبرات الأجنبية، في سبيل الوصول إلى نتائج مرضية بخصوص المحافظة على البيئة والتقليل من الأضرار الناجمة عن نشاطه

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتشخيص واقع المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالمؤسسة قيد الدراسة، وتحليل المعطيات المتحصل عليها للوصول إلى نتائج وللخروج بتوصيات، وقمنا بهندسة هذه الورقة البحثية وفق ثلاثة عناوين رئيسية، تطرقنا من خلالها إلى الجانب النظري لموضوع المسؤولية الاجتماعية، يليها الجانب النظري لموضوع المسؤولية البيئية، ثم الجانب التطبيقي من الدراسة.

الدراسات السابقة:

❖ دراسة الطاهر خامرة (رسالة ماجستير بعنوان: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007)، حيث حاولت هذه الدراسة إبراز مدى ارتباط المسؤولية البيئية والاجتماعية بالتنمية المستدامة ومدى تبني مؤسسة سوناطراك لمبادئ هذه المسؤولية، وخلصت إلى أن الأبعاد البيئية والاجتماعية أصبحت مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرا هاما في تنافسيتها ومتغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة أيضا إلى غياب أداة قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، كما خلصت أيضا إلى أن مؤسسة سوناطراك تخلف أثناء نشاطها آثارا بيئية واجتماعية معتبرة تستلزم تحمل مسؤوليتها في التقليل منها قدر المستطاع.

❖ دراسة رابعة سالم النصور (رسالة ماجستير بعنوان: أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في الأردن"، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010)، حيث حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة بين تبني أسس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية على مستوى المصارف التجارية بالأردن والوصول لتحقيق الميزة التنافسية، وقد خلصت إلى أن تبني مضامين المسؤولية الاجتماعية تعبر عن سمعة البنك من خلال التطابق بين سمات وخصائص الخدمات المقدمة واحتياجات ورغبات كافة المتعاملين، وخلصت أيضا إلى أن امتلاك البنك لكفاءات عالية يعطيه قدرة أكبر على الاستجابة للفرص والتهديدات البيئية بما ينعكس على مضامين المسؤولية الاجتماعية لها، وإلى أن تبني مضامين المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وخاصة المصارف يؤدي إلى تحقيق الأرباح على المدى البعيد).

❖ دراسة محمد قادري وصالح هشام (مقال بعنوان: المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الاقتصادية: حالة الشركات القطرية، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2020)، حيث حاولت هذه الدراسة إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية في دعم نظم الإدارة البيئية والمساهمة في التنمية المستدامة، وكذا في الحد من تفاقم المشاكل البيئية التي ساهم فيها بشكل كبير التوسع الصناعي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن "قطر غاز والخطوط الجوية القطرية" عرفت كثيرا بالتزاماتهما الاجتماعية والبيئية لخدمة، تنمية وتطوير المجتمع والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما هذه خلصت الدراسة إلى أن الشركتان قد اتخذتا تدابير جد مهمة بخصوص الإجراءات والسياسات المتخذة التي تهدف للحفاظ على البيئة وتبني مبادئ المسؤولية البيئية.

1-مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية: تعتبر المسؤولية الاجتماعية التزاما تتبناه المؤسسات الاقتصادية للتقرب أكثر من مجتمعها الذي تنشط فيه، يمكنها من اكتساب سمعة جيدة ويساهم في تواصل المؤسسة مع محيطها الذي تنشط فيه، لذا سنتطرق في هذا الشق من الدراسة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أنواعها وأبعادها.

1-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية: للمسؤولية الاجتماعية عدة تعريف تختلف باختلاف الباحثين والمدارس المنتمين إليها، ونذكر منها: عرف بيتر دريكر "Drucker" المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه". (مهري وسمالي، 2019، صفحة 327)، كما عرفها كارول "Carroll" بأنها: "التزام المؤسسة بأن تضع نصب عينها خلال عمليات صنع القرارات الآثار والنتائج المترتبة عنها على النظام الاجتماعي الخارجي بطريقة تضمن إيجاد توازن بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة عن هذه القرارات". (صبايحي، 2015، صفحة 129).

ومما سبق يمكن القول بأن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن التزام المؤسسة تجاه المورد البشري العامل لديها وكذا محيطها الاجتماعي الذي تنشط فيه، مع ضمان تحقيق التوازن بين أرباحها الاقتصادية باعتبارها مؤسسات ربحية والتواصل الإيجابي مع البيئة والمحيط التي تنشط فيه، باعتباره أحد أبرز الأسباب لديمومتها من جهة والالتزام أخلاقيا بالدرجة الأولى من جهة أخرى.

2-1 أنواع المسؤولية الاجتماعية: للمسؤولية الاجتماعية نوعين هما:

- المسؤولية الاجتماعية الداخلية: وترتبط هذه المسؤولية بالأفراد والموارد التي يتم استخدامها والمرتبطة بالأداء المحقق داخل المؤسسة، وأي نشاط من شأنه أن يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العامل، وضمن هذا يمكن حصر مختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسة تجاه موظفيها وتندرج ضمن خانة المسؤولية الاجتماعية في:
 - وضع تسهيلات أمام الموظفين لاقتناء السيارات والأجهزة الكهرو منزلية؛
 - توفير ظروف عمل صحية تتوفر على عنصر السلامة؛
 - بناء مرافق مختلفة لخدمة الموظفين والاستفادة منها: كقاعات العلاج والنشاطات الرياضية، ومختلف الدورات التكوينية التي تقدمها المؤسسة للموظفين؛
 - المساهمة في تحسين ظروف عيش الموظفين وعائلاتهم عن طريق مثلا تسهيل اقتناء مساكن لائقة، إنشاء دور حضانة خاصة بأطفال الموظفين وكذا تنظيم رحلات سياحية أثناء العطل.
 - المسؤولية الاجتماعية الخارجية: وتهتم بمختلف الحالات المرتبطة بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع والتي تعد مؤثرات سلبية على مدخلات منظمات الأعمال نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية والمتمثلة في تذليل المشاكل، معالجتها والمساهمة في خلق قيم وأنماط اجتماعية إيجابية في المجتمع.
- وتتجلى أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية الخارجية في مختلف المشاريع الخيرية التي تتبناها المؤسسة كبناء المستشفيات، المدارس ودور الأيتام والعجزة أو عن طريق رعايتها لمختلف التظاهرات ثقافية كانت أم اجتماعية ورياضية.
- (جمعة، دريدي، و خليل، 2019، صفحة 153).

3-1 أبعاد المسؤولية الاجتماعية : تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأبعاد تتدرج معها مستوياتها المختلفة، حيث يمكن اعتبار كل بعد بالنظر إلى الهدف المنتظر منه نوع من المسؤولية وعلى ذلك تتحقق المسؤولية الاجتماعية ضمن مستويات بأبعاد مختلفة (عبد الله، 2018، صفحة 54)، ويعتبر الباحث كارول Carroll من رواد المسؤولية الاجتماعية فهو أول من أعطى لها تعريفا شاملا ودقيقا وأول من وضع أسسها وعمل على توضيح أبعادها سنة 1978، حيث قسمها إلى أربع أبعاد هي (مسراتي ودريوش، 2021، صفحة 83):

- **البعد الاقتصادي:** يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين من خلال تحقيق الربح وتوزيعه بشكل عادل، مع أهمية الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسة مثل الحوكمة المؤسسية، منع الرشوة والفساد وحقوق المساهم في الاطلاع والمشاركة في قرارات المؤسسة، والاستثمار الأخلاقي، حيث يتوجب على المؤسسات تبني وتطبيق مبدأ المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها، كما أن المسؤولية الاقتصادية للمؤسسة تعني مساهمتها في تحسين أداء الاقتصاد الوطني سواء في السوق المحلية أو الدولية وكذا مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة.
- **البعد الأخلاقي:** يفترض من إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة، لكن احترامها يعتبر ضروريا لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع، لذلك عليها أن تلتزم بعمل كل ما هو صحيح، عادل ونزيه. (يونس، 2021، صفحة 89).
- **البعد القانوني:** ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية، العدالة وقوانين حماية الزبون، ويحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر التي يفترض أن تحترم من قبل المؤسسات وبالشكل الذي يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع الزبون والعاملين بمختلف أجناسهم، أعراقهم وأديانهم، وكذلك منع الأضرار البيئية من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء أو الهواء أو التربة. (طاهر، 2020، صفحة 103).
- **البعد الخيري:** إن المسؤولية الاجتماعية في جانبها الخيري "الطوعي" عبارة عن رسالة مختصرة من المؤسسة ترك فيها المجال للمحاكمة الذاتية، ربما من غير الصحيح أن نقول انها مسؤوليات متوقع إنجازها لأنها تتعلق بتوجهات المؤسسة، وبالرغم من ذلك فإن تبني المؤسسات لمسؤوليات خيرية يكون متوقعا من المجتمع وهو دور طوعي بشكل كامل، وتبنيه نابع من رغبة المؤسسة الاندماج في الدور الاجتماعي، وهذا يكون مثالا عن طريق تأمين السكن الشبابي، حملات التوعية لمدمني المخدرات، المساعدة في الحملات الإغاثية عن طريق التبرع بالمواد الضرورية لذلك... وغيرها من الأعمال الخيرية الأخرى. (خلوفي وشريط، 2020، صفحة 51).

2-مدخل إلى المسؤولية البيئية: تعتبر المسؤولية البيئية جزء هام من المسؤولية الاجتماعية، ولأهميتها الكبيرة ارتأينا التعمق أكثر في هذا المصطلح من خلال التطرق لمفهومها، دوافع تبنيها ومستوياتها في هذا الشق من الدراسة.

1-2 مفهوم المسؤولية البيئية: للمسؤولية البيئية عدة تعاريف نذكر منها: عرف هوكل "Huckel" المسؤولية البيئية على أنها: "تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة، وهي تحتوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل بما يتماشى ومصالحها الخاصة". (فضالة وقرومي، 2017، صفحة 47)، وتعرف على أنها: "عملية تغطية الآثار البيئية لعملية الإنتاج كتخفيض عملية تلف المنتجات والانبعاثات وتقليص الممارسات التي تكون لها الأثر السلبي مستقبلا على البيئة، كما تتضمن المسؤولية البيئية في تطبيق العمليات الخاصة بحماية البيئة". (زديرة، قليل، وحداد، 2019، صفحة 78)، كما تعرف المسؤولية البيئية بأنها: "مسؤولية المؤسسة نحو الآثار السلبية غير المباشرة المتولدة عن مزاولة نشاطها على البيئة كتلوث الهواء والمياه والتربة الناتج عن دخان المصانع، الأتربة والنفايات" وهي: "مسؤولية المنظمة بما تتضمنه من إدارة وعاملين ونظم فرعية عن حماية البيئة وتنمية مواردها على نحو مستمر، وهذه المسؤولية البيئية يمكن أن تكون إلزامية بموجب القانون أو اختيارية من قبل المؤسسة نفسها" (الكشر، 2017، صفحة 21).

ومما سبق يمكن القول بأن المسؤولية البيئية هي: مسؤولية المؤسسة تجاه البيئة التي تنشط فيها وفق التزامات يحددها صناع القرار، تمكن من تقليص الآثار البيئية السلبية التي قد تنتجها المؤسسة جراء عملية الإنتاج أو عند مزاولة نشاطها، ما يسمح بالحفاظ وحماية البيئة خدمة للمجتمع وتعزيزا لمكانتها بين باقي المنافسين.

2-2 دوافع تبني المسؤولية البيئية: تنقسم دوافع تبني المسؤولية البيئية من المؤسسات الاقتصادية إلى قسمين هما:

- التبنّي الاختياري للمسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية: وتبرز الدوافع هنا في:
 - تقليل كمية النفايات وبالتالي تقليل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
 - حماية الأنظمة البيئية والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية؛
 - الإسهام ولو بجزء بسيط في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون؛

- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة:
- تحسين أداء المؤسسة في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدراتهم على التفاعل والبيئة:
- تحسين صورة المؤسسات بيئياً، تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة، وتمكين المؤسسات بالتالي من كسب ودهم ودعمهم؛
- تقليل التكلفة بإعادة التدوير والبرامج الأخرى المشابهة والإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة:
- السيطرة الجيدة على سلوك الأفراد وطرق العمل ذات التأثير البيئي المحتمل.
- التنبؤ الإجباري للمسؤولية البيئية: وتبرز الدوافع هنا في:
- المتطلبات الحكومية: المتمثلة في التشريعات البيئية لجعل المؤسسة أكثر التزاماً ورعاية للاعتبارات البيئية.
- المستهلكين: لقد أصبحت البيئة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على الدوافع الاستهلاكية، وأحد الاعتبارات الأساسية في تحديد رغباتهم وجاذبيتهم لنمط معين من السلع دون غيرها.
- المساهمين والمستثمرين: تواجه المؤسسات ضغوطاً متزايدة من جانب كل من المساهمين والمستثمرين من أجل تحسين المؤسسات لأدائها البيئية.
- المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذا من المجتمع بمختلف فئاته، قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم. (قادري، 2019، الصفحات 37-38)
- 3-2 مستويات المسؤولية البيئية في مقارنة روبنس Robbins: (سعيد، وبرحومة، 2017، صفحة 273)، استخدم روبنس في سنة 2001، ما يشبه إشارات المرور الضوئية في تصنيف المستويات البيئية حيث اعتمد على اللونين الأخضر والبني في تحديده لهذه المستويات وهي أربعة:**
- المستوى الأول باللون الأخضر الداكن-المستدام: تهدف فيه المؤسسة لأن تكون "رائداً بيئياً" وتساهم في حل المشاكل البيئية العالمية والوطنية.
- المستوى الثاني باللون الأخضر المعتدل-الاستراتيجي: وتكون السياسة البيئية هنا جزءاً من استراتيجية المؤسسة الشاملة وتساعد على إيجاد إمكانيات جديدة.

- المستوى الثالث باللون الأخضر الخافت-الوقائي: تهدف السياسة البيئية في هذا المستوى لمنع المخاطر البيئية المحتملة وتمكين الموارد وتوفير الطاقة.
- المستوى الرابع البيئي-التقليدي (الامتثال): وتكز السياسة البيئية هنا على تلبية المتطلبات ومعالجة الانبعاثات.

3-واقع المسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى مؤسسة سوناطراك: تعتبر مؤسسة سوناطراك أحد أكبر وأهم المؤسسات العمومية الاقتصادية، بحكم أنها المؤسسة الوحيدة التي تنشط في مجال المحروقات، وبحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة في مداخيله على عوائد قطاع المحروقات، فإن هذه المؤسسة تعتبر الممول الرئيسي للخزينة العمومية، لذا ارتأينا دراسة واقع تطبيق هذه المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل، ومدى حرصها على المحافظة على البيئة (المسؤولية البيئية)، باعتبار أن نشاطها مرتبط على استخراج المواد الطبيعية (نفط/غاز) ما يعني ارتباطه بالجانب البيئي الذي يجب المحافظة عليه، وقبل التطرق لإبراز واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية على مستوى مؤسسة سوناطراك وجب التطرق والتعريف بالشكل أو الطابع القانوني الذي تنتهي إليه المؤسسة.

3-1 التعريف بمؤسسة سوناطراك: يعتبر مجال المحروقات ركيزة أساسية لمداخيل الاقتصاد الجزائري المعتمد أساسا على عوائد المحروقات، وتعتبر مؤسسة سوناطراك أحد أهم المؤسسات في الجزائر وفي إفريقيا، إذ تحتل المرتبة الرابعة عشر عالميا، وتعمل في مجال التنقيب، الإنتاج والنقل عن طريق الأنابيب وتحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها ببتينها لاستراتيجية متنوعة، كما تتوسع في نشاطات توليد الطاقة الكهربائية، الطاقة الجديدة والمتجددة، تحلية مياه البحر، البحث والتعدين، وتنشط المؤسسة في الجزائر وفي عدة مناطق من العالم في إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا و مصر) في أوروبا (اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا، أمريكا اللاتينية والبيرو) وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

3-2 واقع المسؤولية الاجتماعية على مستوى مؤسسة سوناطراك: تبنت مؤسسة سوناطراك معايير المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها منذ مدة طويلة، وذلك بمشاركة في كل ما يخص محيطها والمجتمع الذي تنشط فيه، كالمساهمة في دعم الأندية الوطنية، تمويل المدارس في مناطق الظل، المساهمة في دعم المستشفيات وغيرها من المشاركات الأخرى، وتجلى واضحا تبني المؤسسة قيد الدراسة للمسؤولية الاجتماعية خاصة خلال فترة جائحة كوفيد-19، حيث برزت المؤسسة بنشاطاتها خلال تلك الفترة وأبدت مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع الجزائري،

وهذا ما أكد عليه مسؤول دائرة "الصحة والسلامة وحماية البيئة HSE" للمؤسسة قيد الدراسة، بأن هذه الأخيرة قد برزت كثيرا بمشاركتها في تخفيف تبعات الأزمة على كل الأصعدة "الجائحة" التي مرت وتمر بها الجزائر منذ سنة 2019، من خلال تزويدنا بالإحصائيات الخاصة بسنة 2020 وكذا الإحصائيات الخاصة بسنة 2021 (متوقفة حتى شهر أكتوبر)، باعتبارها إحصائيات جديدة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): إحصائيات عن تبني المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة سوناطراك

الرقم	التاريخ	المساهمة	الفئة المستهدفة	الجهة المستقبلة
01	02 أبريل 2020	التبرع بمبلغ 420 مليون دينار جزائري خلال رمضان على المستوى الوطني، منها ما يخص معدات طبية خاصة بالمستشفيات، وكذا 250 طن من المواد الغذائية للعائلات الفقيرة والمعوزة، بمشاركة الموظفين والعمال باقتطاع يوم واحد من الأجور لفائدة ضحايا الجائحة.	العائلات الفقيرة والعائلات عديدي الدخل	الولايات "كهنات" رسمية تتكفل بالتوزيع
02	07 جوان 2020	التبرع بـ 60 ألف قناع واقي لصالح عمال وموظفي وطلبة جامعة أحمد دراية بأدرار.	الأسرة الجامعية	جامعة أحمد دراية أدرار
03	10 جوان 2020	التبرع بـ 50 ألف قناع واقي لصالح مصالح ولاية بجاية.	مواطنو الولاية	ولاية بجاية كهيئة رسمية للتكفل بالتوزيع
04	07 جويلية 2020	ما يقارب مليار دينار تبرعات لمواجهة الجائحة خاصة بالمعدات الطبية، أجهزة التنفس وآلات توليد الأكسجين الاصطناعي.	المواطنين الجزائريين/حسب الحاجة	الصيدلية المركزية
05	16 جويلية 2020	التبرع بأجهزة طبية لوزارة الصحة تمثلت أساسا في أجهزة التنفس الاصطناعي وآلات توليد الأكسجين.	المرضى في المستشفيات	الصيدلية المركزية
06	23 أكتوبر 2020	فرع المؤسسة بولاية سكيكدة تتبرع بـ 6 آلاف قناع واقي لصالح جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة.	الأسرة الجامعية	جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة
07	27 أكتوبر 2020	سوناطراك تتبرع بـ 500 لوحة رقمية ومعدات معلوماتية لوزارة التربية الوطنية	تلاميذ المدارس في الطور	وزارة التربية الوطنية + ولايتي

		لتجهيز 5 مدارس واقعة في مناطق الظل، وكذا تركيب سخانات للمياه تعمل بالطاقة الشمسية وتجهيز قاعات للإعلام الآلي على مستوى المؤسسات التربوية للأطوار الثلاثة في كل من بلدية الدبداب بولاية إيليزي وبلدية أم الطيور بولاية الوادي.	الابتدائي	إيليزي ووادي سوف "كهيتين رسميتين تتكفلان بالتوزيع"
08	19 ماي 2021	سوناطراك تتبرع بجهازين لتصفية الدم لصالح مؤسسة الصحة العمومية بالدبداب بولاية إيليزي.	المرضى على مستوى بلدية الدبداب بولاية إيليزي	ولاية إيليزي "كهيتة" رسمية تتكفل بالتوزيع
09	12 أكتوبر 2021	إمضاء 14 اتفاقية بين مؤسسة سوناطراك ومختلف المؤسسات الجامعية عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتقريب الجامعة من المحيط الاقتصادي.	الباحثون والأساتذة الجامعيين	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على المعلومات المقدمة من طرف مسؤول دائرة "الصحة والسلامة وحماية البيئة HSE" بالمديرية العامة لمؤسسة سوناطراك، حصيلة سنتي 2020 و2021، نوفمبر، 2021.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن المؤسسة قيد الدراسة تتبنى مبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه محيطها الذي تنشط فيه، فنجد أن المؤسسة بتاريخ 02 أفريل 2020، قد تبرعت بما قيمته 420 مليون دج خلال شهر رمضان ما بين المواد الاستهلاكية الموجهة للعائلات المعوزة والفقيرة وكذا بعض المعدات الطبية لصالح المستشفيات عبر كامل التراب الوطني، إضافة إلى 250 طن من المواد الغذائية التي اقتناها موظفو وعمال المؤسسة باقتطاع 1% من أجورهم للتقليل من تبعات الأزمة، ما يعني أن المؤسسة قد رسخت روح المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها في كل عمالها وموظفيها، حيث قدمت المعونات الممنوحة إلى مقار الولايات باعتبارها هيئات رسمية تتكفل هي بتوزيع هذه المساعدات وإيصالها لمستحقيها، كما تبرعت المؤسسة بتاريخ 07 و10 جوان 2020 بـ 60 ألف و50 ألف قناع واقي لفائدة جامعة أحمد دراية بولاية أدرار وكذا مقر ولاية بجاية على التوالي ليتم توزيعها لاحقا على مستحقيها، كما منحت خلال شهر جويلية 2020 ما يقارب المليار دج كمعدات ولوازم طبية، على رأسها أجهزة التنفس وتوليد الأكسجين الاصطناعي، تم منحها للصيدلية المركزية وكذا وزارة الصحة للتكفل بتوزيعها لاحقا على كل المستشفيات التي كانت تعيش آنذاك أزمة كبيرة

جدا تمثلت أساسا في الانتشار الواسع للجائحة، زيادة الوفيات بنسب كبيرة ومخيفة وكذا في النقص الكبير في الأجهزة والمعدات الطبية خاصة منها أجهزة التنفس وتلبد الأكسجين الاصطناعي، وهذا ما يبرز أن المؤسسة قيد الدراسة تتماشى في منحها ومساعداتها مع ما ينقص المحيط والمجتمع الذي تعيش فيه، أما بتاريخ 23 أكتوبر 2020 فقد تبرع فرع المؤسسة بولاية سكيكدة بـ 6 آلاف قناع واقي لفائدة جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، ليلها منح 500 ومعدات معلوماتية لتجهيز 5 مدارس بمناطق الظل منحت لوزارة التربية بغرض توزيعها عليها، وكذا تركيب سخانات للمياه تعمل بالطاقة الشمسية وتجهيز قاعات للإعلام الآلي على مستوى المؤسسات التربوية للأطوار الثلاثة، في كل من بلدية الدبداب بولاية إيليزي وبلدية أم الطيور بولاية الوادي بتاريخ 27 أكتوبر 2020، ليلها منح جهازين لتصفية الدم على مستوى مقر ولاية إيليزي، لصالح مؤسسة الصحة العمومية لبلدية الدبداب الحدودية قصد التكفل بالمرضى الوافدين على المؤسسة الصحية وهذا بتاريخ 19 ماي 2021، وبتاريخ 12 أكتوبر 2021، تم إمضاء 14 اتفاقية تعاون بين مؤسسة سوناطراك ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي قصد تقرب الجامعة من محيطها الاقتصادي.

ومما سبق، يتبين لنا أن الفئات المستهدفة والمواد التي تبرعت بها المؤسسة قيد الدراسة متنوعة، فنجد أنها تبرعت بمعدات ومستلزمات طبية لمساعدة المستشفيات والمواطنين على حد سواء لمواجهة الأزمة الصحية، كما تبرعت بمواد غذائية لدعم العائلات الفقيرة والمعوزة، واللافت هنا مشاركة عمال وموظفي المؤسسة في هذه العملية ما يؤكد غرس روح المسؤولية الاجتماعية وروح المواطنة فيهم، كما تبرعت بأجهزة رقمية حديثة لصالح تلاميذ الأطوار الثلاثة في الابتدائي دعما للتوجه الرقمي الذي تنتهجه الوزارة الوصية، خاصة فيما يخص مناطق الظل، إضافة إلى الاتفاقيات الممضاة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي هدفها تقرب الجامعة من محيطها الاقتصادي بما يخدم المؤسسات والجامعات على حد سواء، خاصة فيما يخص البحث العلمي الذي يعتبر أداة فعالة لإيجاد الحلول اللازمة في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها هذه المؤسسات، وهذا خارج عن الإعانات الموجهة للتخفيف من الجائحة، كما يتبين لنا أن المؤسسة قيد الدراسة في منحها لكل التبرعات والإعانات تتعامل مع الهيئات الرسمية لتوزيعها على الفئات المستهدفة منها والمراد التبرع لها، كمقار الولايات، الوزارات، الصيدلية المركزية والجامعات، قصد منع استغلال هذه التبرعات في أمور عكس خارجة عن الهدف المتبرع لأجله، ومنه يتبين لنا حجم المساهمات التي قدمتها المؤسسة قيد

الدراسة في سبيل التخفيف من تبعات الأزمة، وتماشيا وسياسات الدولة إضافة إلى احتياجات المجتمع.

3-3 واقع المسؤولية البيئية على مستوى مؤسسة سوناطراك: تسعى مؤسسة سوناطراك لتبني مسؤوليتها البيئية عند استخراج مادة النفط، بالاعتماد على الآلات المتوفرة لديها، أو بالشراكة مع المؤسسات ذات الخبرة في الميدان، وهذا ما سنتطرق له في هذا الشق من الدراسة.

- **معالجة المياه المستخرجة من باطن الأرض:** تقوم المؤسسة قيد الدراسة بمعالجة المياه المستخرجة من باطن الأرض أثناء الحفر للتخلص من المضرة للبيئة وإعادة استعمال الغير ضارة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): معالجة المياه المستخرجة عند حفر الآبار بمنطقة حاسي مسعود لسنة 2021

النشاطات	الآبار	الآلات المستعملة	حجم المياه المسترجعة (م ³)	حجم المياه التي أعيد استغلالها (م ³)	حجم المواد الباطنية المستخرجة (م ³)
قيد التطوير	ZD-707	ENF-21	1004	899	47
	MD-771	ENF-28	550	312	49
	MD-777	ENF-38	549	470	56
	HDZ-22	ENF-39	1145	833	125
	CENS-3	TP-130	617	595	85
	OMK-74	TP-198	501	393	74
	AMA-88	TP-207	290	240	16
قيد الاستغلال	AZRE-1	TP-158	2869	2073	61
المجموع			7525	5815	513

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من المؤسسة

يمثل الجدول أعلاه وضعية آبار النفط المتواجدة بمنطقة حاسي مسعود أكبر المناطق استغلالا للنفط بالجزائر، وهذا اعتمادا على الحصيلة السنوية لسنة 2021، حيث تبين خانة "النشاطات" قيد التطوير ما يعني أن النفط "قد استخرج منها حديثا مع استمرار الحفر"، أما النشاطات قيد الاستغلال، فهي "الآبار التي استكمل فيها الحفروهي قيد الاستغلال"، أما خانة "الآبار" فهي تضم "الأرقام والأسماء التقنية" للآبار المتواجدة في المنطقة، ونفس الشيء بالنسبة لخانة الآلات، فهي الآلات المكلفة بالحفر، أسماؤها وأرقامها، والذي يجب الإشارة إليه هنا، هو مصطلح ENF والمختصر لاسم المؤسسة ENAFOR وهو "فرع إينا فور"، وكذا مصطلح TP

والمختصر لاسم المؤسسة ENTP وهو "فرع المؤسسة الوطنية لأعمال الآبار"، والتابعتين لمؤسسة سوناطراك ما يعني أن المؤسسة تعتمد في استغلالها للآبار على آلتها الخاصة التابعة للمجمع، أما خانة "حجم المياه المسترجعة" فهي المياه التي تستخرج من باطن الأرض عند الحفر وقبل الوصول للنفط، وهي نوعان ضارة للبيئة وغير ضارة، فأما الضارة فيتم التخلص منها واستبعادها من استكمال العملية وهذا بالاعتماد على تحاليل المخابر لمعرفة الضارة من غير الضارة، وأما المياه الغير ضارة فيتم استعمالها مجددا في الحفر، في عملية "توليد الضغط"، فقبل الوصول للنفط يعمل القائمون على الحفر بحفر فتحة ثانية في الأرض موازية للأولى التي تعتبر بئرا يراد للنفط أن يخرج منه، فتضخ المياه في الحفرة الموازية لعمل ضغط يمكن من ارتفاع منسوب النفط وخروجه للسطح وهي "عملية تقنية محضة"، وهذا ما تبينه خانة "حجم المياه التي أعيد استغلالها"، أما الخانة الأخيرة "حجم المواد الباطنية المستخرجة"، فإنه وحسب المسؤول، فإن في عملية الحفر "تستعمل مادة تقنية تمكن من استخراج المواد الباطنية الموجودة في الأرض والتي تسبق الوصول للنفط"، وعند استعمال هذه المادة واستخراج المواد الموجودة في باطن الأرض يتم إحالتها مباشرة على مخابر المؤسسة للتحليل، وبالتالي استبعاد كل المواد التي قد تضر البيئة "حين تركها على سطح الأرض"، فيتم نقلها إلى أماكن خاصة حتى تتم معالجتها "نزع إمكانية الضرر البيئي" منها، والتخلص منها نهائيا فيما بعد.

والملاحظ من الجدول أعلاه أن حجم المساه المستخرجة والتي أعيد استغلالها وكذا حجم المواد الباطنية المستخرجة تختلف من بئر لآخر، حسب نوعية تربته، والملاحظ أيضا أن المياه المسترجعة، التي أعيد استغلالها والمواد الباطنية المستخرجة، الموجود في خانة "قيد الاستغلال" كبير بالنسبة لباقي الخزانات الأخرى الخاصة بالآبار، لأن هذه الخانة "قيد الاستغلال" خاصة بجميع الآبار التي أنهى فيها الحفر كليا ويستخرج منها النفط بشكل عادي.

والملاحظ أيضا أن حجم المياه المسترجعة من الحفر والمقدر بـ 7525 م³، وكذا حجم المياه التي أعيد استغلالها في الحفر والمقدرة بـ 5815 م³، بفارق يقدر بـ 1710 م³، هو حجم المياه التي تم تحليلها والتخلص منها لضررها على البيئة، كما تم تسجيل 513 م³، وبالنظر لرقم المياه الباطنية الضارة التي تم التخلص منها وكذا سعي المؤسسة لتحليل المواد الباطنية المستخرجة والتخلص من المواد الضارة، لهو خير دليل على سعي المؤسسة للحفاظ على البيئة وتبنيها للمسؤولية البيئية.

الاعتماد على الشريك الأجنبي لتحليل ومعالجة المواد الباطنية المستخرجة: أمضت مؤسسة سوناطراك في شهر أكتوبر 2021 مع المؤسسة الأجنبية الأسترالية MEDESP، ضمن الشراكة الجزائرية الأجنبية، التي ترمي لمعالجة المواد الباطنية المستخرجة عند الحفر للمحافظة على البيئة، موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): معالجة المواد الباطنية المستخرجة عند حفر الآبار بمنطقة حاسي مسعود لسنة 2021

الخدمة	الوحدة	المواد الباطنية المستخرجة قيد المعالجة	الكمية الشهرية المعالجة (م ³)	الحجم المتراكم	الكمية المتعاقد عليها	نسبة الإنجاز المتعاقد عليه (8,33%)	عدد المواد الباطنية المعالجة
مؤسسة MEDESP	1	TNKW 301 (terminé)	500	500	6000	8 ,33%	1
		TNKW 306	0				
المجموع							

المصدر: وثائق داخلية مقدمة من المؤسسة

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن المؤسسة المكلفة بتحليل ومعالجة المواد الباطنية المستخرجة أثناء الحفر هي المؤسسة الأسترالية MEDESP وهذا ما تبينه "خانة الخدمة"، أما "خانة الوحدة" فتعني أن المعالجة تتم بالوحدة الأولى لامتلاك المؤسسة عدة وحدات، وفيما يخص بخانة "المواد الباطنية المستخرجة قيد المعالجة" فهي مقسمة إلى قسمين TNKW 301 و TNKW 306، وهما أسماء تقنية تعطى للمواد المنقولة للمخابر قصد التحليل والمعالجة، ومعناها هنا أن المؤسسة المكلفة بالمعالجة والتحليل قد تلقت "مجموعتين متفرقتين من المواد"، فالأولى TNKW 301 قد "اكتمل تحليلها ومعالجتها والثانية TNKW 306 هي قيد المعالجة، أما خانة "الكمية الشهرية المعالجة" فتبين أن المجموعة الأولى من المواد المستخرجة التي تلقتها المؤسسة كانت تقدر بـ 500 م³ (تم الانتهاء من معالجتها) وهو رقم كبير،

وأما المجموعة الثانية من المواد التي تلقتها المؤسسة فهي غير مذكورة في الجدول حتى تتم معالجتها نهائيا، أما عن "خانة الحجم المتراكم" فتدل على الكمية التي تم معالجتها نهائيا، وأما عن خانة "الكمية المتعاقد عليها" فتدل على أن مؤسسة سوناطراك والمؤسسة الأجنبية قد تعاقدتا على معالجة ما قدره 6000 م³، تم معالجة ما قدره 8,33% من الكمية المتعاقد عليها وهذا ما تبينه خانة "نسبة الإنجاز المتعاقد عليه"، وأما آخر خانة "عدد المواد الباطنية المعالجة" فهي تدل على أن المؤسسة الأجنبية قد عالجت مجموعة وادة فقط من المواد المنقولة إليها وهذا ما تم الإشارة إليه سابقا.

ويتضح لنا مما سبق، حرص مؤسسة سوناطراك على تبني المسؤولية البيئية في معالجة المواد الباطنية المستخرج من الأرض بالتعاقد مع مؤسسة أجنبية، تملك الآلات والكفاءة اللازمة لتحليل ومعالجة هذه المواد الضارة للبيئة إذا تركت من دون معالجة.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن المؤسسات العمومية الجزائرية ذات الطابع الاقتصادي ممثلة في مؤسسة سوناطراك، تسعى لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية تجاه المجتمع الذي تنشط فيه، بتقديم إعانات للفئات المعوزة وكذا المساهمة في تنمية وتطوير بعض القطاعات المهمة كقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي، خدمة للوطن والمواطن، وفي نفس السياق خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات العمومية الجزائرية ممثلة في مؤسسة سوناطراك، تسعى جاهدة للمحافظة على الجانب البيئي الذي أضى من أوليات الحكومات والشعوب، وهذا ما تجلى واضحا في مساعيها الحثيثة المتمثلة في عزل المواد الضارة للبيئة الناتجة عن عمليات التنقيب.

نتائج البحث:

- ترتبط المسؤولية الاجتماعية بالطريقة التي تكيف بها المؤسسات نظام إدارتها لمراعاة توقعات مختلف أصحاب المصلحة، المساهمين، الموظفين، العملاء، المنظمات الغير حكومية والرأي العام المحلي وحتى الدولي؛
- تحمل المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية يعود بالنفع على جميع الأطراف ذات المصلحة، المؤسسة بتحسين صورتها، المجتمع بالاستفادة من نتائج تطبيقها والدولة بمساعدتها في التقليل من مساهمات الدولة اتجاه المجتمع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ترتبط المسؤولية الاجتماعية والبيئية ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة؛

- تعتبر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ضرورة يجب ترسيخها في الثقافة التنظيمية للمؤسسات الاقتصادية؛
- ساهمت المؤسسة قيد الدراسة في التخفيف من تبعات الأزمة الصحية التي مرت بها الجزائر؛
- سعي المؤسسة قيد الدراسة لحث موظفيها على تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية، لإشراكهم في الأعمال الميدانية ذات الصلة بالموضوع؛
- ساهم موظفو المؤسسة قيد الدراسة باقتطاع 1% من أجور أجورهم، للمساهمة في توزيع مواد غذائية للتخفيف من وقع الأزمة الاقتصادية على العائلات الفقيرة والمعوزة، تماشيا وتوجه المؤسسة؛
- لم تقتصر مساهمات المؤسسة قيد الدراسة على التبرعات بالمواد الغذائية فقط، بل تعدتها، لتشمل المساهمة بالمواد الطبية، إضافة إلى المساهمة في ترقية التعليم بالمدارس التربوية الواقعة في مناطق الظل، وكذا ترقية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تقريب الجامعة من محيطها الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- تلتزم المؤسسة قيد الدراسة بالمحافظة على البيئة، بحكم الارتباط المباشر لنشاطها بهذا المجال، لذا تسعى جاهدة للمحافظة للتقليل من المخلفات الضارة التي تنتج عن حفر الآبار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- تلتزم المؤسسة قيد الدراسة بتحليل ومعالجة المواد الباطنية المستخرجة أثناء الحفر لضرر بعضها على البيئة؛
- لا تملك المؤسسة قيد الدراسة الآلات والكفاءة اللازمة لتحليل ومعالجة المواد الباطنية المستخرجة أثناء حفر الآبار؛
- تضع المؤسسة قيد الدراسة نصب أعينها المحافظة على البيئة، ما يجعلها تتعاقد مع مؤسسات أجنبية تملك ما تملك في ميدان المحافظة على البيئة قصد الخروج بنتائج ممتازة بهذا الخصوص، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة، وبناء على ما قدم من نتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية؛
- نوصي المؤسسة قيد الدراسة وكل المؤسسات الجزائرية بالتركيز أكثر على الجانب الإنساني والتطوعي المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية؛

- يجب أن تقوم الدولة بالتركيز على ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مسيري المؤسسات؛
- القيام بدورات تكوينية على مستوى المؤسسات، لترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى موظفيها؛
- التحلي بالمسؤولية الاجتماعية ونشر مبادئها وسط الموظفين، لإشراكهم فيما بعد في أي مسعى تقوم به المؤسسة؛
- وضع سياسة تحفيزية من طرف الدولة للمؤسسات التي تتحلّى بالمسؤولية الاجتماعية، منها المؤسسة قيد الدراسة، قصد إذكاء التنافسية بين المؤسسات الجزائرية في هذا السياق؛
- تفعيل دور الإعلام في نشر مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية لتحسيس المؤسسات على حد سواء بضرورة تبنيها؛
- العمل على سن قوانين تجبر المؤسسات الجزائرية لتبني أسس المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- تشجيع الاستثمار في مجال حماية البيئة خاصة منها تدوير النفايات الصناعية وتحليل ومعالجة المواد الضارة للبيئة خاصة منها الباطنية، للاعتماد لاحقا على المؤسسات المحلية عوض الاستنجاذ بالأجنبية؛
- حث المؤسسات على المشاركة في الحملات الوطنية التشجيرية وكل الأعمال التي تصب في حماية البيئة، التزاما منها بالمسؤولية البيئية.

قائمة المصادر والمراجع:

- Garnier, J. &. (2015). Mise en place d'une démarche RSE : quels impacts sur la fonction RH. *mémoire d'expertise MBA RH promo 10*, 26. Paris, université paris dauphine, France.
- Tighedine, H. (2021, نوفمبر). l'entreprise industrielle face en enjeux sociaux et environnementaux, quelles est la part de la E-gouvernance dans la promotion de la communication environnementale responsable en Algérie ? (العدد الخاص للملتقى الدولي) p. 475.
- اطلع عليه على الموقع: www.iso.org (20 ديسمبر، 2021). تم الاسترداد من اطلع عليه على الرابط: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/viewer.html?pdfurl=https%3A%2F%2Fwww.iso.org%2Ffiles%2Flive%2Fsites%2Fiso.org%2Ffiles%2Fstore%2Ffr%2FPUB100258_fr%2Fclen=5618677&.pdf

- التهامي عثمان الكشر. (مارس، 2017). دور نظم المعلومات المحاسبية تجاه المسؤولية البيئية للمنظمات. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 5 (عدد خاص)، صفحة 21.
- القانون 01-88. (يناير، 1988). القانون 01-88. *الجريدة الرسمية الجزائرية*، 02، 09.
- آمال حفناوي. (ديسمبر، 2018). تحسين الأداء البيئي من أجل تفعيل المسؤولية البيئية المستدامة في منظمات الأعمال-دراسة حالة مؤسسة الإسمنت-. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية* (03)، صفحة 209.
- أمينة طاهر. (ديسمبر، 2020). أثر المسؤولية الاجتماعية على ولاء الزبون في شركة تيلواز " الشلف" الجزائر. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 08 (04)، 103.
- بوزيد غلابي. (2011). مفهوم المؤسسة العمومية. *رسالة ماجستير*، 72. أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- توفيق حكار. (16 مارس، 2021). *البيان العام لسياسة الصحة والسلامة وحماية البيئة*. المديرية العامة لمؤسسة سوناطراك، الجزائر.
- حياة عبد الحميد سعيد، وبرحومة. (2017). مساهمة الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق المواطنة البيئية في المؤسسة الاقتصادي-دراسة حالة NCB ROUIBA. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (18)، صفحة 273.
- خالد حميد فضالة وقرومي. (جوان، 2017). دور تبنى المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة معارف* (22)، صفحة 47.
- خليفة علي خليفة العبدلات. (ماي، 2015). تحديد العوامل المؤثرة لنظام الإدارة البيئية iso 14001 بوجود ثقافة الجودة والإنتاج الأنظف متغيرات وسيطة على الأداء البيئي: دراسة حالة على شركة المثالية للصناعات الكيماوية. *رسالة ماجستير*، 13. عمان، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- خولة نور الهدى مسراتي ودريوش. (2021). ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البليدة-. *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات*، 06 (01 عدد خاص)، 83.
- خير الدين أحلام، صبرينة جمعة، دريدي، و خليل. (2019). واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات العالمية -شركة microsoft أنموذجا-. *مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة*، 02 (01)، 153.
- ربيعة صبايحي. (ديسمبر، 2015). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بين الأداء الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، 10 (02)، 129.
- رشيد حفصي. (2018). دراسة وتحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 02 (02)، 132.
- رفيقة منيرة سنيقرة وسلامي. (2020). أثر تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية على أداء المورد البشري-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP بحاسي مسعود، ورقلة-. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 07 (02)، 187.

- سفیان خلوفي وكمال شريط. (ديسمبر، 2020). ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في قطاع الاتصالات في الجزائر. *مجلة دفاتر المتوسط*، 05(03)، 51.
- سفیان كمال خلوفي وشريط. (ديسمبر، 2020). ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات العاملة في قطاع الاتصالات بالجزائر. *مجلة دفاتر المتوسط*، 05(03)، 45.
- سمية بن هلال. (2012). سياسات وأساليب الإدارة البيئية المتكاملة للنفايات الصلبة في إطار معايير التنمية المستدامة-دراسة حالة ولاية الجزائر. *رسالة ماجستير*، 68. سطيف، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- شرف الدين داود، عمار زديرة، قليل، وحداد. (جوان، 2019). تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية كتوجه لدعم نظام الإدارة البيئية في منظمات الأعمال-نماذج عن شركات متميزة اجتماعيا. *حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية*، 06(01)، صفحة 78.
- صونية كيلاني. (2016). استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن. *أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة*، 49. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- عبد القادر شايب الراس. (2017). المؤسسة العمومية ومبدأ المنافسة. *رسالة ماجستير*، 20. جامعة وهران، الجزائر.
- عبد الكريم فاطيمة الطيف وكوراد. (ديسمبر، 2019). نظم إدارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة -دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لخدمة الآبار -سوناطراك-. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 07(14)، الصفحات 34-35.
- عبد المالك نوفل مهري وسمايلي. (ديسمبر، 2019). واقع التزام الشركات النفطية في الجزائر بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية بالإشارة لحالة شركة سوناطراك -فرع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار entp-. *مجلة حوليات قالم للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 27(27)، 327.
- قادية عبد الله. (2018). الدور الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية: تفعيل للمسؤولية الاجتماعية. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، 04(02)، 54.
- كنزة الطاهر شطابي ولحشر. (2016). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول الغربية والعربية مع عرض لواقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر. *مجلة العلوم التجارية والتسيير*، 12(01)، 136-137.
- محمد قادري. (جوان، 2019). دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في دعم نظم الإدارة البيئية-حالة الشركات القطرية-. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات*، 04(06)، الصفحات 37-38.
- مصطفى يونس. (2021). أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 05(02)، 89.

(نوفمبر، 2021). من إعداد الباحث استنادا على المعلومات المقدمة من طرف مسؤول، حصيلة سنتي 2020 و2021. مؤسسة سوناطراك، دائرة "الصحة والسلامة وحماية البيئة HSE". دائرة "الصحة والسلامة وحماية البيئة HSE" بالمديرية العامة لمؤسسة سوناطراك.

ناصر لباد. (2010). *الوجيز في القانون الإداري* (المجلد ط 4). سطيف، الجزائر: دار المجد للنشر والتوزيع.

نصير عريوة. (ديسمبر، 2017). دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة-دراسة حالة المناطق الصناعية (المسيلة، برج بوعرييج، سطيف). *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، 02(02)، صفحة 93.

هشام العيد بورمة وقرشي. (أفريل، 2020). واقع تبني المنشآت السياحية للمسؤولية البيئية-دراسة ميدانية للمنشآت السياحية في ولاية جيجل-. *مجلة مجاميع المعرفة*، 06(01)، الصفحات 352-353.

وهيبة بشير مقدم وبكار. (14-15 فيفري، 2012). تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية. *مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية*، 20. بشار، جامعة طاهري محمد، الجزائر.